

مسائل:

الأولى: مات عن: أم وأخت شقيقة وعم.

الثانية: مات عن: أم وأخوين لأم وأخت شقيقة.

الثالثة: مات عن: زوجة وأم وأب وأختين شقيقتين.

الحل:

المسألة الأولى:

أركان المسألة	أصل المسألة: هو 6	شروط الإستحقاق
1/3	أم	عدم الفرع الوارث ، عدم الجمع من الإخوة ، ألا تكون المسألة عمرية
1/2	أخت شقيقة	عدم المشارك ، عدم المعصب ، عدم الفرع الوارث، عدم الأصل الوارث الذكر
ع	عم	أولى رجل ذكر

قاعدة: "اختصار الحساب ربح"

ستأتينا في المستقبل مسائل كبيرة، سنتوسع في الحساب، فما استطعنا أن نختصر من البداية نختصر. وبذلك فعلينا ألا نأخذ عددا أكبر من المضاعف المشترك البسيط ولو كان يقبل القسمة على مخارج فروض المسألة بلا كسر

المسألة الثانية:

أركان المسألة	أصل المسألة: هو 6	شروط الإستحقاق
1/6	أم	لوجود الجمع من الإخوة
1/3	أخوين لأم	أن يكونوا جمعا ، عدم الفرع الوارث ، عدم الأصل الوارث الذكر
1/2	أخت شقيقة	عدم المشارك ، عدم المعصب ، عدم الفرع الوارث، عدم الأصل الوارث الذكر

الأم في هذه المسألة: فرضها السدس لوجود الجمع من الإخوة، الجمع الذي عندنا في المسألة هو الأخوين لأم والأخت الشقيقة.

قد يقول قائل: الجمع فقط هما الخوين لأم

نقول: لا، والأخت الشقيقة أيضًا، لأن الآية تقول: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ فلم يُحدد نوع الإخوة، فطالما وُجد أي نوع من الإخوة واجتمعوا، اثنان فما فوق؛ تنزل الأم من الثلث إلى السدس.

قد يقول قائل: "أخوين لأم" هم مثني. لماذا تقول: "لكونهم جمعا"؟ لغة تقول: "لكونها".

نقول: لا، نحن اتفقنا أن أهل المواريث اتفقوا على مسألة، ما عندنا مثني في المواريث، عندنا إما مفرد أو جمع، فتعامل مع الاثنين على أنها جماعة.

السهام: هي الأعداد التي داخل البرج " البرج الذي فيه أصل المسألة"

المسألة الثالثة:

أركان المسألة	أصل المسألة: هو 12	شروط الإستحقاق
1/4	زوجة	عدم الفرع الوارث
1/6	أم	وجود الجمع من الإخوة
ع	أب	أولى رجل ذكر
م	أختين شقيقتين	وجود الأصل الذكر

في هذه المسألة الأم ستأخذ السدس ، لوجود جمع من الإخوة وهما الأختين الشقيقتين ، لأننا لو لم نضع في المسألة الأختين، قلنا: زوجة، أم، أب. لأصبحت المسألة: العمرية الثانية، فإدام أننا أدخلنا عليها الأختان نزلت الأم تلقائياً من نصيبها الثلث إلى السدس، فلا نقول: نعطي الأم ثلث الباقي، هي نزلت تلقائياً إلى السدس لوجود الأختين الشقيقتين ، فنعطيها السدس بنص القرآن ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾.

تعديل على المسألة الثالثة:

وضعنا الأختين في هذه المسألة لتنبه أن العمرية ينبغي أن تتوفر فيها شروطها، إذا اختلت بعض الشروط؛ أصبحت المسألة ليست بعمرية، فوجود الأختين جعلها ليست عمرية.

التعديل: نضع مكان الأختين الشقيقتين أخت واحدة شقيقة

فنقول: مات عن: زوجة، وأم، وأب، وأخت شقيقة واحدة.

الحل:

عندنا في هذه المسألة ، المسألة العمرية الثانية:

أركان المسألة	أصل المسألة: هو 12	شروط الإستحقاق
1/4	زوجة	عدم الفرع الوارث
1/3 با	أم	لوجود المسألة الغراوية
ع	أب	أولى رجل ذكر
م	أخت شقيقة	وجود الأصل الذكر

✱ باب السدس:

يقول الرحي - رحمه الله -:

وَالسُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ مِنَ الْعَدَدِ أَبٍ وَأُمٍّ ثُمَّ بَنَاتٍ ابْنٍ وَجَدٍ  
وَالْأُخْتُ بِنْتُ الْأَبِ ثُمَّ الْجَدَّةُ وَوَلَدُ الْأُمِّ ثُمَّ أُمُّ الْعِدَّةِ

شرح الآيات:

**سَبْعَةٍ مِنَ الْعَدَدِّ:** حصر الرحبي الورثة من أصحاب السدس في سبعة.

**أَبٌ وَأُمٌّ ثُمَّ بِنْتُ ابْنٍ وَجَدَّ:** بعض العلماء يقول: كان ينبغي أن يبدأ بالجد، لأن الجد أعلى من الأب، ولكن بيت الشعر يضطرنا إلى هذا، فما في إشكال

**وَالْأُخْتُ بِنْتُ الْأَبِ:** الأخت بنت الأب، هي خلاف الأخت الشقيقة التي هي بنت الأب وبنت الأم.

**ثُمَّ الْجَدَّةُ:** يعني الجدة لأب وكذا جدة لأم، لأن الإثنان ترثان.

**وَوَلَدُ الْأُمِّ تَمَامُ الْعِدَّةِ:** أي تمام السبعة، وولد الأم: هو الأخ لأم، وعبر بقوله "وَلَدُ الْأُمِّ" لأنه سواء كان ولد الأم هذا ذكراً أو أنثى، لأن الذي ينفرد به

أبناء الأم أو الإخوة لأم على غيرهم من الورثة: (أن ذكرهم لا يعصب أنثاهم، وأن ذكرهم لا يفضل على نسائهم لا انفراداً ولا اجتماعاً.....)

✳ **أصحاب السدس:**

(1) **الأب**

يقول الرحبي -رحمه الله-

فَالْأَبُ يَسْتَحِقُّ مَعَ الْوَلَدِ .....

ذكر الرحبي هنا شرطاً واحداً "فَالْأَبُ يَسْتَحِقُّ مَعَ الْوَلَدِ" يعني يستحق الأب السدس لوجود الفرع الوارث.

**شروط الإستحقاق:**

**شرط واحد:** وهو وجود الفرع الوارث

**الدليل:** قوله تعالى: ﴿وَلَا يَوْرِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾

الفرع الوارث: الأبناء والبنات وإن نزلوا بمحض الذكورة.

طالما وجد فرع وارث؛ الأب بداهة يميل إلى السدس، لأن الأب سيأتينا يرث بطريق آخر وهو التعصيب.

❏ الأب إن كان معه الفرع الوارث أنثى يأخذ السدس مع التعصيب.

❏ الأب إن كان معه الفرع الوارث ذكراً يأخذ السدس فقط. ويأخذ التعصيب الفرع الوارث الذكر.

**إشكال:**

قد يقول قائل: أنتم تقولون أنه إذا استوت الجهة والدرجة والقوة، وكان الوارثان أحدهما ذكراً والآخر أنثى؛ فللذكر ضعف الأنثى، الآية تقول:

﴿وَلَا يَوْرِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾، فسوى القرآن بين الذكر والأنثى مع استواء ما مضى.

نقول: ما لنا علاقة بالإجابة، فالذي وضع الإجابة هو الله سبحانه وتعالى، في هذه الحالة نسوي بين الذكر والأنثى، الأم بالأب.

(2) **الأم**

يقول الرحبي -رحمه الله-

فَالْأَبُ يَسْتَحِقُّ مَعَ الْوَلَدِ وَهَكَذَا الْأُمُّ بِنْتِ ابْنِ الصِّمَّةِ  
وَهَكَذَا مَعَ وَلَدِ ابْنِ ابْنِ مِمَّا زَالَ يَقْفُو إِثْرَهُ وَيَحْتَزِي  
وَهُوَ وَلَهَا أَيْضًا مَعَ الْإِنْتَنِ مِمَّنْ إِخْوَةُ الْمَيِّتِ فَقَسْ هَذَيْنِ

**شروط الإستحقاق:**

الأم تستحق السدس بتوفر أحد شرطين.

الشرط الأول: وجود الفرع الوارث.

الشرط الثاني: وجود الجمع من الإخوة.

الجمع من الإخوة: اثنان فصاعداً، وسواء كانوا أشقاء، أو لأب، أو لأم، أو مختلفين، وارثين أو محجوبين.

قلت محجوبين ولم أقل: ممنوعين، لأن الممنوع من الإرث وجوده في المسألة كعدمه، لا يؤثر لا سلباً ولا إيجاباً.

الدليل: على أن الأم تستحق السدس قوله تعالى ﴿وَلَأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ

فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾

(3) الجد:

يقول الرحيبي - رحمه الله -:

وَالْجَدُّ مِثْلُ الْأَبِ عِنْدَ فَقْدِهِ فِي حَازِئِ مَا يُصِيبُهُ وَمَدَّةُ  
إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ إِخْوَةٌ لِكُونِهِمْ فِي الْقُرْبِ وَهُوَ أَسْوَى  
أَوْ أَبٌ مَعَهُ وَإِنْ زَوْجٌ وَرِثَ فَالْأُمُّ لِلثُلُثِ مَعَ الْجَدِّ تَرِثُ  
وَهَكَذَا لَيْسَ شَيْئاً بَيْنَهُمَا بِالْأَبِ فِي زَوْجَةِ الْمَيِّتِ وَأُمُّ وَأَبٍ  
وَحُكْمُهُ وَحُكْمُهُمْ سَوِيٌّ يَأْتِي مُكَمَّلَ الْبَيَانِ فِي الْحَالَاتِ

لو مضينا في الشرح على نمط الرحيبي - رحمه الله - لتكلمنا أولاً عن بنت الابن قبل الجد، لكننا سنبدأ بالجد لارتباط وثيق بين الجد وبين الأب، لأن الجد أب على الحقيقة، فهو أب الأب، هو من جهة الأبوة، ولكن إن وجد الأب عطل أعمال الجد لكن إن فقد الأب تحرك الجد، أخذ نفس صلاحيات الأب ولكن بضوابط، فالصلاحيات ليست مطلقة.

شروط الإستحقاق:

الجد يستحق السدس بشرطين:

الشرط الأول: عدم الأب.

ولانقل عدم الأصل لأن كلاهما أصل.

صورة للتوضيح: مات زيد، وأبوه موجود والذي فوق الأب هو الجد، حتى يدخل هذا الجد في التركة لا بد من أن الطريق يكون سالك، إذن لا بد من موت الأب، فكل من أدلى بوارث حجه ذلك الوارث.

الشرط الثاني: وجود الفرع الوارث

لأن الفرع الوارث إن وجد يحجز الجد في السدس فقط، لأن الجد مثل الأب يريد أن يأخذ السدس، وأيضاً يأخذ بالتعصيب كالأب تماماً.

الذي يحجزه عن التعصيب الفرع الوارث الذكر.

✱ مسألة: هل الجد مثل الأب تماماً بتمام؟.

نقول: هو أب، والله ذكر في القرآن أجداد الأنبياء وغيرهم، وذكر أنهم آباء، فهذا الجد هل هو مثل الأب تماماً بتمام

1. أبو حنيفة: يرى أن الجد يقوم مقام الأب تماماً بتمام.

قال: الجد يحجب الإخوة جميعاً

من أيد هذا القول في زماننا المعاصر الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين

2. مالك الشافعي وأحمد وغيرهم: يقولون يختلف الجد عن الأب في هذا.

يقولون: الجد لا يحجب الإخوة الأشقاء والإخوة لأب ، لتساوي درجة القرابة ، فيرث الإخوة مع الجد أما الإخوة لأم فيحجبهم يقولون: الجد مثل الأب ولكن فيه اختلاف في ثلاث الحالات .

❖ الحالة الأولى: إن وُجد مع الأب إخوة، أو وُجد مع الجد إخوة.

➤ مات زيد (س) ، بعد أن مات وجدنا من الورثة جد وإخوة ، الإخوة ممكن يكونوا أشقاء ، قد يكونوا لأب ، قد يكونوا لأم .

➤ الجد والإخوة لو أردنا نوصلهم في القرابة لـ (س) الذي مات ، فسيكون الأمر كالآتي:

➤ الجد بالنسبة لـ (س) هو ابن الابن وحتى يصل إلى (س) لا بد لهذا الجد أن ينزل إلى الأب ، ثم ينزل إلى الابن .

➤ الإخوة وهم الإخوة الأشقاء والإخوة لأب حتى يصلوا لـ (س) لا بد أن يمروا على الأب . فالأب هو الرابط ، وبعد الأب ينزلون إلى أخيه .

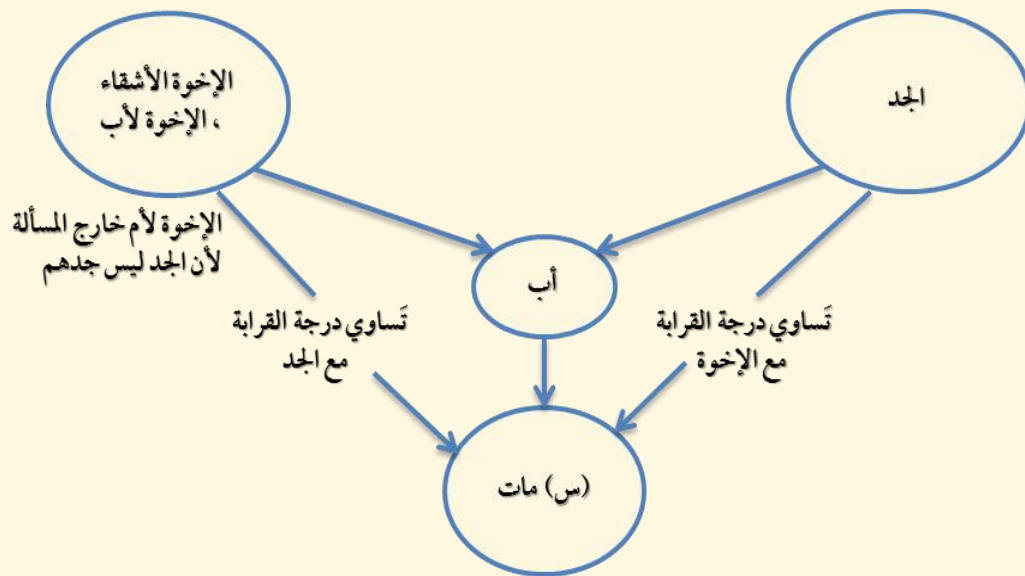
إذن: وجد العلماء أن درجة قرابة الجد إلى الميت تساوي درجة قرابة الإخوة إلى الميت .

الإخوة الذين درجة قرابتهم للميت تساوي درجة قرابة الجد للميت هم : الإخوة الأشقاء ، والإخوة لأب

قالوا: إذن لو وُجد الإخوة الأشقاء؛ فهذا جدهم . الإخوة لأب؛ فهذا جدهم ، أما الإخوة لأم فهذا ليس جداهم

إذن: أخرجنا الإخوة لأم خارج المسألة . خرجوا لأنهم ليسوا من أبناء هذا الجد .

رسم للتوضيح :



قاعدة:

➤ "جميع أصناف الإخوة يُحبسون بالأب اتفاقاً"

➤ "أما الجد يحجب الإخوة الأشقاء أو لا يحجبهم ، هذه مسألة خلافية"

➤ "الجد يحجب الإخوة لأم اتفاقاً"

❖ الحالة الثانية: الغراوية الأولى.

الغراوية الأولى : هي زوج ، أم ، أب . ولكننا سنضع الجد مكان الأب ، فتصبح المسألة كالآتي : زوج ، أم ، جد

أركان المسألة	أصل المسألة: هو 6	شروط الإستحقاق
1/2	زوج	عدم الفرع الوارث
1/3	أم	عدم الفرع الوارث ، عدم الجمع من الإخوة ، ليست المسألة إحدى الغراويتين
ع	جد	أولى رجل ذكر

الأم تأخذ الثلث لأن هذه المسألة ليست بالغراوية ، ونلاحظ في هذه المسألة أن الأم أخذت ضعف الجد ، فنقول: لا مانع ، لا حرج ، لأن الأم حينما كان معها زوجها تركت. لأن المال الذي تركته سيعود على أولادها هي في الأخير ، صحيح هو ذهب لزوجها فإذا مات الأب عاد المال إلى أولادها هي. أما الآن: لو أن الأم تركت المال للجد ، مات الجد ، سيرث ماله أبنائه -أعمام الأولاد- فالمال سيتشتر. إذن الأم حريصة ، وهذا من رحمة الأم ، تترك من نفسها إكراماً لأولادها.

#### ❖ الحالة الثالثة: الغراوية الثانية.

الغراوية الثانية: زوجة ، أم ، أب. ولكننا سنضع الجد مكان الأب ، فتصبح المسألة كالآتي : زوجة ، أم ، جد

أركان المسألة	أصل المسألة: هو 12	شروط الإستحقاق
1/4	زوجة	عدم الفرع الوارث
1/3	أم	عدم الفرع الوارث ، عدم الجمع من الإخوة ، ليست المسألة إحدى الغراويتين
ع	جد	أولى رجل ذكر

الأم هنا في هذه المسألة أخذت (4) والجد أخذ (5) ، فالمسافة قريبة بينهما ، وليس هنا علاقة بهذا ، لأن الأم تترك لزوجها ، حتى يعود المال إلى أولادها. أما إذا كان الجد فسيذهب المال بعيداً ، وهذا يدل على أن علم الموارث علم مُحكم ومُتقن ، يُراعي القواعد الشرعية التي نصَّ عليها ربنا -جل وعلا- بل ويُراعي -كما يقول الفقهاء- الأحاسيس والعواطف البشرية ، فالأم تترك ولكن لأولادها كما تركت للأخوة لأم ، أدخلتهم التركة وأخذوا من مالها ، لأن هذا يوافق طبيعة الأم التي جبلها الله عليها أنها كلها رفيق وشفقة وحنان.

#### خلاصة:

ثلاث مسائل يختلف فيها الجد عن الأب.

الأولى: الجد مع الإخوة ، وجود الأب يحجب جميع الإخوة ، لكن الجد يحجب الإخوة لأم فقط ، أما باقي الإخوة بينهم خلاف.

الثانية: في العمرية الأولى: ترث الأم مع الأب ثلث الباقي ، لكن مع الجد تأخذ الثلث كامل.

الثالثة: في العمرية الثانية: ترث الأم مع الأب ثلث الباقي ، ولكن مع الجد ترث الثلث كاملاً.